

الهيكليّة التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمالية لدى الدول المختلفة

مقدمة:

العديد من الدول قامت بالفعل بوضع وتنفيذ هياكل تنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمالية، بما في ذلك التشريعات، مثل استراليا، والنمسا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة وغيرها. بينما هناك عدد من الدول الأخرى، مثل البرازيل، والأرجنتين، وكندا، وأرمينيا، وبلغاريا تستخدم قوانين وأنظمة بديلة، مثل قوانين حماية البيانات أو قوانين حماية المستهلك لأجل معالجة قضايا الرسائل الاحتمالية.

لقد تمّ تبني واعتماد ممارسات ريادية بين هذه الدول ضمن كل عنصر من العناصر الملخصة أدناه.

التشريعات التنظيمية

إن تطوير تشريع يتناول الرسائل الاحتمالية بهدف مكافحتها إنما بعد أمراً أساسياً. فالتشريع يحدد اتجاهات واضحة بشأن ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به. وحيث أن الرسائل الاحتمالية تغطي مناطق متعددة، فإنها تمس خدمات الاتصالات، وحماية المستهلك، والأمن، والخصوصية، وذلك على الصعيدين الوطني والخارجي. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن النظام الوطني لمكافحة الرسائل الاحتمالية يجب أن يشمل ما يلي:

o الحفاظ على منافع وميزات الاتصالات الالكترونية.

o حظر إرسال الرسائل الاحتمالية واتخاذ إجراءات ضدها، حسبما تحدده الأنظمة الداخلية للدولة المعنية،

o خفض حجم الرسائل الاحتمالية.

طالما أن هناك تفاوت في البيئات القانونية والسياسية والثقافية للدول المختلفة، فإنه لن يتم استخدام نهج موحد لصياغة تشريعات للرسائل الاحتمالية عبر تلك الدول، كما أنه لن يتم قبول تعريف مشترك للرسائل الاحتمالية على الصعيد الدولي. وفي حين أن معظم الدول قد سنت قوانين محددة بشأن الرسائل الاحتمالية، إلا أن بعض الدول قررت بدلا من ذلك اللجوء إلى تعديل ومواءمة قوانينها الحالية القائمة. حتى بين الدول التي لديها قوانين محددة بشأن الرسائل الاحتمالية، فإن تنفيذ العناصر التنظيمية يتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بينها.

ولعلّ العنصر الأول الواجب التركيز عليه في الهيكليّة التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمالية هو نطاق تطبيق التشريعات المتعلقة بتلك الرسائل. ويمكن للتعريف التشريعي للرسائل الاحتمالية أن يركز على وسط معين للتراسل. فمثلاً، التركيز على تقنيات محددة، أو إتباع نهج مستقل عن التقنية عندما يتعلق الأمر بممارسات تطبيقية على نطاق أوسع. وتحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضوح بأنه ينبغي على التشريع الجديد أن يكون مرناً بما فيه الكفاية لضمان تغطية تقنيات الاتصال في حال كونها تخضع لأشكال جديدة من الرسائل الاحتمالية. وفي الواقع، فإن حصر نطاق التشريع واقتصره على بعض وسائل التقنية دون غيرها سوف يجعل من الضروري القيام بإجراء تحديث للقوانين بصورة منتظمة لمواجهة التهديدات الجديدة لتشمل التقنيات والتطبيقات الجديدة حال ظهورها.

فعلى سبيل المثال، فإن "قانون الرسائل الاحتمالية CAN لعام ٢٠٠٣"، في الولايات المتحدة، يستخدم النهج القائم على التقنية، والذي يركز بشكل واضح على التعامل مع البريد الإلكتروني، حيث أنه يعمل على تنظيم التجارة بين الولايات عن طريق فرض قيود وعقوبات على انتقال البريد الإلكتروني التجاري غير المطلوب عبر الانترنت. ويتم معالجة الرسائل الاحتمالية الخاصة بالفاكس والرسائل الاحتمالية الخاصة بالرسائل القصيرة من خلال قانونين مستقلين آخرين.

بمناى عن طبيعة الرسائل الاحتمالية القائمة على تقنيات محددة، تتناول التشريعات أيضاً في كثير من الأحيان مضمون نص الرسائل الاحتمالية. وحيث أن غالبية مرسلات الرسائل الاحتمالية يهدفون إلى الكسب المادي من خلال بيع السلع أو الخدمات أو عن طريق إتباع نوع من الاحتيال، يواجه المشرعون معضلة فيما إذا كانت مكافحة الرسائل الاحتمالية ينبغي أن تتناول الرسائل التجارية فقط، أو أن تغطي كذلك المحتوى غير التجاري، كالرسائل السياسية أو الدينية. فعلى سبيل المثال، فإن تشريعات مكافحة الرسائل الاحتمالية في الولايات المتحدة واستراليا تركز فقط على الاتصالات

التجارية بحسب تعريفها للرسائل الاقتحامية. ومع ذلك، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن اقتصار نطاق تشريع الرسائل الاقتحامية على الرسائل التجارية وحدها قد يؤدي بنفس القدر إلى إغفال أنواع أخرى ضارة من هذه الرسائل. حيث أن إرسال مليون رسالة من الرسائل الاقتحامية التي تزوج لأفكار سياسية أو دينية مضللة يمكن أن يكون لها نفس القدر من الإزعاج الذي تسببه مليون رسالة اقتحامية تجارية تزوج لأدوية أو بضائع. إن تحديد طبيعة الرسائل المحظورة يمكن أن يترافق مع وجود استثناءات من التشريع في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، في معظم الدول، يستثنى من تطبيق القانون الاتصالات التي تتم بين الحكومات والمواطنين، وكذلك النداءات التي تصدر عن الجمعيات الخيرية والمنظمات الدينية والتي تطلب الهبات أو الأعمال الخيرية.

أحد المبادئ الأساسية المستخدمة في صياغة معظم الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاقتحامية تقوم على الحصول على الموافقة المناسبة من قبل متلقي الرسائل المحتملين قبل إرسال الرسائل التجارية لهم. وقد تم استخدام عدد من المفاهيم والهيكلية الافتراضية المتعلقة بالموافقة، بما في ذلك النموذجين الخاصين بافتراض "عدم الموافقة" أو "افتراض الموافقة". لقد تضمنت الأساليب المستخدمة مؤخراً في تشريعات الرسائل الاقتحامية طرقاً أكثر تعقيداً أو طرقاً خفية غير ملحوظة مثل الموافقة السريعة، أو الموافقة المستنتجة، أو الموافقة الضمنية، أو الموافقة المفترضة أو مزيجاً من هذه الموافقات. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن وجود المزيد من الأساليب المعقدة للموافقة يمكن أن تزيد من صعوبة صياغة التشريعات ذات الصلة بالرسائل الاقتحامية، ولكن يمكنها أيضاً أن تساعد في إيجاد نهج يستقطب الدعم من كل من جماعة الدعوة لمكافحة الرسائل الاقتحامية ومؤسسات التسويق المباشرة. على سبيل المثال، تقوم كل من استراليا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وماليزيا بمعالجة الرسائل الاقتحامية من خلال نهج "افتراض عدم الموافقة"، حيث يكون إرسال الرسائل غير المطلوبة محظوراً ما لم يكن المستلمين قد وافقوا مسبقاً على تلقي رسائل من المرسل. ومن ناحية أخرى، فقد تبنت كل من الولايات المتحدة وكوريا نهج "افتراض الموافقة"، حيث لا يلزم الحصول على موافقة مسبقة على إرسال رسائل للبريد الإلكتروني، ويقوم قانون الرسائل الاقتحامية على أساس أن هناك موافقة مفترضة على استقبال الرسائل ما لم يتم إلغاء تلك الموافقة في مرحلة لاحقة من جانب المستلم.

وبما أنه يتم إرسال الرسائل المشروعة من خلال نفس الوسائط المرسله عبرها الرسائل الاقتحامية، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن هناك خيارين عند إعداد تشريعات لمعالجة هذا الأمر:

0 تصنيف الرسائل بناء على التقنية، المرسل أو المضمون، والتي لن يتم المساس بها من قبل السلطة المنظمة/المشركة، نظراً لأنها خارج نطاق اختصاصها.

0 إرساء قواعد الممارسة التي يمكن اتباعها كي يتم اعتبار الرسالة مشروعة.

يتم تحديد المتطلبات اللازمة للرسائل المشروعة من خلال العناصر التالية:

0 خيار إلغاء الاشتراك؛

0 منشأ (أصل) الرسالة؛

0 رسائل الجملة (الجماعية)؛

0 وضع العلامات.

اختارت بعض الدول استخدام وضع العلامات لتحديد محتوى الرسالة وتمكين المستخدمين من التمييز بين البريد الإلكتروني الخاص بالإعلان وغيره من البريد الإلكتروني الشخصي والمهني. فعلى سبيل المثال، تتضمن التشريعات الكورية متطلبات صارمة لوضع علامات على رسائل الإعلانات الشرعية. ويطلب من المرسل أن يشير بصراحة إلى الهدف من إرسال تلك الرسائل والمحتويات الرئيسية ومنها "ADV" (للإعلان) أو "ADLT" (للمحتوى الخاص بالبالغين) والتي يجب أن تدخل في ترويسة (Header) البريد الإلكتروني حيثما كان ذلك ملائماً. وتقضي تشريعات الرسائل الاقتحامية في كل من الولايات المتحدة وسنغافورة والبيرو وضع العلامات، في حين انه لا يوجد مثل تلك المتطلبات في قوانين كل من استراليا وكندا.

قد يختار منظمو الرسائل الاقتحامية تغطية الأنشطة التمهيدية لمرسلي الرسائل الاقتحامية؛ والأنشطة التي قد تُجرى قبل إرسال الرسائل الاقتحامية مثل برامج جمع عناوين البريد الإلكتروني والتركييب العشوائي للعناوين الإلكترونية والتي تشمل بشكل رئيسي استخدام برامج تجميع تفاصيل الاتصال وعناوين البريد الإلكتروني من شبكة الانترنت. ويشمل ذلك توليد العناوين الإلكترونية بصورة عشوائية (التركييب العشوائي للعناوين الإلكترونية) التي سيتم استهدافها بالرسائل

الاقتحامية. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن التشريعات يمكن أن تشمل أحكاماً محددة لفرض عقوبات إضافية إذا ما تم استخدام هذه الأدوات للمساعدة في إرسال الرسائل الاقتحامية انتهاكاً لتشريعات السلطة القضائية الخاصة بمكافحة الرسائل الاقتحامية. هذا علماً أن العديد من الدول (مثل استراليا وكوريا وكندا وسنغافورة) قد عالجت تلك الأنشطة من خلال حظر توريد أو اقتناء أو استخدام برامج تجميع العناوين الالكترونية أو القوائم التي تم توليدها باستخدام هذه البرامج لغرض إرسال الرسائل الالكترونية التجارية غير المطلوبة.

ومع أن الرسائل الاقتحامية بحد ذاتها تشكل إساءة، إلا أنها قد تتضمن كذلك محتويات خبيثة. ويتم اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي معالجة هذا الأمر عن طريق السلطة التنظيمية لمكافحة الرسائل الاقتحامية بحسب الظروف المحلية السائدة في الدولة المعنية. على أية حال. ومما يجدر ذكره أن أنظمة الكثير من الدول تجرم إرسال الرسائل الاقتحامية المحتوية على برامج تطفلية أو تجسسية، وهو ما يعتبر جريمة بحسب الهيكلية التنظيمية لاتفاقيه المجلس الأوروبي بشأن الجرائم الإلكترونية.

يمكن صياغة تشريعات الرسائل الاقتحامية بحيث يطلب أن تكون السلع والخدمات المعلن عنها و/أو المعروضة في الرسائل قانونية وموصوفة بدقة ومسئولة تجارياً. ويمكن لتلك التشريعات أن تستهدف الرسائل الجنائية أو الرسائل الإباحية سواء عن طريق جعلها جزءاً من تعريف السلطة القضائية للرسائل الاقتحامية، أو من خلال ربط عقوبات إضافية على الرسائل التي تحتوي على هذه الأنشطة، أو عن طريق اشتراط الامتثال لتدابير إضافية حيثما أمكن.

وفي هذا الصدد، توضح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه ينبغي على التشريع أن:

- يحظر الاستخدام غير المرخص لموارد الحاسوب المحمية وضرورة معاقبة أي شخص يساوم لاستخدام الحواسيب من أجل استخدامها في إرسال الرسائل.
- يشمل الأحكام التي تحظر العناوين المضللة أو الخادعة، وقد يغطي مضمون الرسائل، وخصوصاً إذا كانت قوانين مكافحة الغش، وتشريعات حماية المستهلك، الخ ليست محددة بوضوح.

وأخيراً، فإنه من الصعب فرض تشريعات على الرسائل الاقتحامية التي صدرت من خارج نطاق السلطة القضائية أو القانونية لبلد المتلقي لهذه الرسائل. وفي الوقت نفسه، فإن الدول لا تتمتع دائماً بسلطة قضائية أو قانونية تمارسها على الرسائل الاقتحامية التي تنشأ ضمن حدودها وإنما ترسل إلى بلد مختلف. هذا علماً أن العوامل التي قد تحول دون اتخاذ إجراءات قضائية خارج الدولة تتمثل في القصور الموجود في قانون الرسائل الاقتحامية نفسه وعدم كفاية التعاون الدولي وعدم وجود اتفاقات بين الدول. علاوة على ذلك، وفي حالات كثيرة، يكون جزء من الدليل للحالة في بلد آخر، كما يحدث على سبيل المثال في حالة التحقيقات المتعلقة بالحسابات المصرفية، وشركات الوساطة، والشركات المضيفة، الخ.

التعاون في إنفاذ التشريعات

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعتبر عملية الإنفاذ مسألة أساسية، وإن لم يتم التعامل معها بشكل مناسب، يمكن إن جعل جزءاً هاماً من التشريع عديم الفائدة. ولهذا السبب، فقد أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع وتطبيق نظام عقوبات فعال ومعايير مناسبة للإدانة. إضافة إلى الحاجة لتخصيص صلاحيات وموارد مناسبة لسلطات الإنفاذ.

يتمثل الغرض الرئيسي من الإنفاذ والعقوبات فيما يلي:

- ضمان أن الامتثال لسلوك إرسال الرسائل الشرعية المعرف هو إلزامي بدلاً من كونه طوعي، و
- فرض تكاليف مالية أو غيرها على مرسلتي الرسائل الاقتحامية، والتقليل من أو إزالة الأرباح الواردة من الأنشطة المحظورة غير المشروعة، وبالتالي الدافع وراء القيام بنشاط إرسال رسائل اقتحامية.

هذا العنصر المتعلق بالتعاون على تنفيذ التشريعات يصف السلطات التنفيذية، والتعاون المشترك فيما بينها، وكيفية معالجتها للشكاوى، والأنواع المختلفة من العقوبات وكيفية تطبيقها، وأخيراً طبيعة ومدى الصلاحيات التي تمتلكها لإنفاذ القوانين الرامية إلى اتخاذ إجراء ضد مرسلتي الرسائل الاقتحامية.

ومن الشائع أن نرى المسؤولية بشأن الرسائل الاقتحامية موزعة عبر عدة سلطات، وهذا عائد لتنوع الإساءات المرتكبة عبر الاتصالات الإلكترونية، ولكون الانتهاكات التي قام بها مرسلو الرسائل الاقتحامية تمس مختلف القوانين والأنظمة مثل أنظمة حماية المستهلك، والقوانين الجنائية، وقوانين حماية المعطيات، وأنظمة الاتصالات. في الغالبية العظمى من

الدول، سواء تلك التي لديها قانون محدد لمكافحة الرسائل الاحتمالية أو التي تعتمد على القوانين القائمة الأخرى، فإن إنفاذ القوانين المختلفة المطبقة يقع ضمن اختصاص العديد من السلطات. فعلى سبيل المثال، فإن مكتب المنافسة في كندا، لديه القدرة لإقامة الدعوى ضد مرسلي الرسائل الاحتمالية إذا كانت العرض التجاري الوارد في رسالة البريد الإلكتروني غير صحيح أو مضلل، في حين أن مفوض الخصوصية قد يتخذ إجراءات في الحالات التي يتم فيها استخدام المعلومات الشخصية، مثل عنوان البريد الإلكتروني، بدون الحصول على موافقة الشخص المعني. وهناك مثال آخر هو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن هناك ثلاث سلطات تنفيذية مسؤولة عن إنفاذ قانون إنفاذ الرسائل الاحتمالية، في حين أن هناك أربع سلطات تنفيذية هي المسؤولة عن الإنفاذ في استراليا. وعلى الرغم من وجود العديد من السلطات التي يمكنها أن تتعامل مع الرسائل الاحتمالية في نفس البلد، فمن الناحية المثالية، يجب أن تكون هناك سلطة محددة واحدة تأخذ زمام المبادرة، وتضع مزيداً من الجهود والموارد في مجال مكافحة مرسلي الرسائل الاحتمالية، وتؤدي دوراً هاماً على الصعيدين الوطني والدولي، وتعمل كنقطة اتصال، وتشارك في الأنشطة الدولية. فعلى سبيل المثال، هيئة التجارة الفدرالية، والتي لها دور أكبر في هذا المجال من هيئة الاتصالات الفدرالية، هي التي تتعامل من حيث المبدأ مع رسائل الجوال الاحتمالية.

إن وجود سلطات متعددة في الموضوع الصحيح يثير التساؤل تحديداً عما إذا كان لكل بلد أي بروتوكولات أو ترتيبات معمول بها لإحالة الشكاوى أو لتبادل المعلومات بين السلطات فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون المطلوبين بين مختلف السلطات التنفيذية. في الواقع، إن عدداً قليلاً من الدول فقط لديها بروتوكولات على الصعيد الوطني لهذه الأغراض. بينما لدى بلدان أخرى تعاون غير رسمي داخل السلطة والذي يحدث دون أي بروتوكول متفق عليه. وهذا هو الحال على سبيل المثال في بلجيكا، حيث التعاون بين مختلف السلطات هو تعاون غير رسمي. ومن ناحية أخرى، توفر كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا نهجاً وطنياً منسفاً لمكافحة الجرائم القضائية المعقدة والمتعددة وخصوصاً تلك التي تتجاوز قدرة السلطة القضائية الواحدة.

وفي هذا الصدد، توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن:

- الدول بحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الداخلي المشترك بين الوكالات.
- يتم تعيين سلطة واحدة بوصفها نقطة اتصال للسلطات الأجنبية لتسهيل التعاون الدولي أو الخارجي.
- يكون التعاون على الصعيد الوطني ذو أهمية خاصة لتجنب ازدواجية الأنشطة، ويتيح الاستفادة المثلى من الموارد واستغلال التعاون القائم ما بين مختلف الأطراف الفاعلة.

تتضمن المرحلة الأولى من إنفاذ نظام مكافحة الرسائل الاحتمالية تلقي الشكاوى من المستخدمين بخصوص الرسائل الاحتمالية. ويتطلب مثل ذلك إجراء اتصالات مع متلقي الرسائل الاحتمالية ومشغلي الشبكات التي يتم من خلالها إرسال الرسائل. لقد قامت جميع الدول التي تشارك في مكافحة الرسائل الاحتمالية بوضع إطار لمعالجة تلك الشكاوى. تقوم جميع السلطات المسؤولة عن إنفاذ النظام الذي يتعلق بالرسائل الاحتمالية بتوفير وسيلة واحدة على الأقل بالنسبة للمتلقين لإخطار السلطة المعنية، الأمر الذي يتضمن إرسال الشكاوى بواسطة البريد الإلكتروني، والقيام بتعبئة الاستمارة من خلال الموقع الإلكتروني للسلطة، وتضمين رقم الهاتف أو الفاكس أو صندوق البريد. وفي حالات قليلة، كما هو الحال في المملكة المتحدة وأستراليا، تقدم السلطة التنفيذية نموذج شكوى على شبكة الانترنت، والذي ربما يكون أنجح وسيلة لجمع الأدلة والشكاوى.

غالباً ما تقوم سلطات تنفيذ القانون بالتمييز ما بين مرسلي الرسائل الاحتمالية المحترفين والأعمال التجارية المشروعة التي أغفلت القانون. ففي استراليا، قامت هيئة الاتصالات الأسترالية بإرسال ١٥٠ رسالة تحذيرية بشأن الأعمال التجارية عندما صدر قانون الرسائل الاحتمالية في شهر ابريل من العام ٢٠٠٤، بيد أن سياستها في الإبقاء على غرامات بشأن مرسلي الرسائل الاحتمالية المحترفين، والتي تشمل أولئك الذين يرسلون مئات الآلاف من الرسائل الإلكترونية التي تسوق لسلع وخدمات وأعمال تجارية خادعة تنتهك مراراً وتكراراً قانون الرسائل الاحتمالية.

بعد تلقي الشكاوى، فإن إحدى أكبر التحديات التي تواجه السلطات التنفيذية هو تحديد مصدر الرسائل الاحتمالية وجمع الأدلة التي تربط شخص معين بفعل إرسال الرسائل الاحتمالية. ونتيجة لذلك، تتطلب السلطات التنفيذية الأدوات اللازمة للحصول على أدلة كافية ومقبولة لإجراء التحريات والتحقيقات ومن ثم الانتقال إلى مرحلة تنفيذ العقوبات. وهناك المزيد من العقبات والقضايا التي تواجه السلطات التنفيذية التي ترغب في التعاون على الصعيد الدولي مع نظيراتها الأجنبية في اتخاذ إجراءات ضد مرسلي الرسائل الاحتمالية. وللتصدي لهذه القضية الدولية، تسعى معظم الدول إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية وذلك من خلال التوقيع على اتفاقات، وإبرام مذكرات تفاهم، تخصص الهيئات الدولية التي تعمل على مكافحة الرسائل الاحتمالية، وتتقاسم المعرفة وترتقي بالوعي، وتضع قواعد وأصولاً لهذه الصناعة. علاوة

على ذلك ، توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع أولويات تتعلق بأنواع الشكاوى التي هي الأكثر انطباقاً على تنسيق الجهود بين الدول المختلفة.

إن غالبية السلطات تمتلك الصلاحية اللازمة لإجبار استصدار الأدلة الوثائقية وشهادات الشهود، وإجراء تفتيش مادي حيث يلزم على الأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، يمكن لهيئة الاتصالات الأسترالية الطلب بأن يتم تقديم معلومات طوعية؛ وإجبار أي شخص على تقديم معلومات، من خلال التلويح بالعقوبات الجنائية أو المدنية المتاحة جرّاء عدم الامتثال؛ والحصول على مذكرة تفتيش ومصادرة أو حجز صادرة عن المحكمة؛ والحصول على مذكرة بخصوص إجراء مراقبة مستمرة للأشخاص الذين وقعوا تعهدات واجبة النفاذ، أو حيثما تجد المحكمة الفيدرالية شخصاً قد خرق القانون؛ أو مذكرة الإحضار أو الجلب. يمكن لمكتب المنافسة الكندي أن يطلب تقديم المعلومات أو الأدلة بشكل طوعي، كما يمكن له أن يتقدم بطلب إلى المحكمة للحصول على أوامر مختلفة لاستنساخ السجلات المكتوبة والإقرارات الخطية للمعلومات. وبالنسبة للأفراد والتي سيتم فحصها في إطار القسم أو التأكيد الرسمي. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن السلطات التنفيذية التي تتعامل مع الرسائل الاحتمالية غير القانونية تحتاج لصلاحيات التفتيش والمصادرة أو الحجز المناسبة، للحفاظ على الأدلة الإلكترونية ومن ثم الوصول إليها، واعتراضها، ومعاينتها ومصادرتها أو حجزها.

وبمجرد أن يتم إبلاغ السلطات التنفيذية الملائمة وإجراء التحقيقات اللازمة بشأن شكوى وردت عن الرسائل الاحتمالية ، تكون المرحلة التالية من الإنفاذ هي البدء في القيام بإجراءات معينة وهذه الإجراءات قد تتفاوت ما بين إجراءات إدارية ، ودعاوى مدنية، وأخرى جنائية. وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن التشريع ينبغي أن يتضمن عقوبات قاسية بما فيه الكفاية للحد من الرسائل الاحتمالية وكبحها، وذلك من خلال خفض الربح أو توقيع عقوبات جنائية كالسجن جرّاء انتهاكات معينة. الأدوات المتاحة للسلطات التنفيذية في مكافحة نطاق الرسائل الاحتمالية تتراوح ما بين إرسال الرسائل التحذيرية إلى الحرمان من الحرية عن طريق السجن. حيث أن وسيلتي العقوبات غير النقدية المتاحتين على نطاق واسع هما رسائل التحذيرية والسجن. فعلى سبيل المثال، يمكن تغريم منتهكي قانون مكافحة الرسائل الاحتمالية في الولايات المتحدة بغرامة مالية تصل إلى ٢٥٠ دولاراً أمريكياً لكل مخالفة، على أن لا تتجاوز ٢ مليون دولار أمريكي كحد أقصى نتيجة للتعنت وعدم الالتزام؛ وقد تصل إلى ٦ ملايين دولار أمريكي للانتهاكات المتعمدة، إضافة إلى احتياطات تأديبية أخرى غير محدودة بنهمة الاحتيال والإساءة. وفي معظم الحالات الشديدة، تصدر أحكام بالسجن قد تصل إلى خمس سنوات. في كوريا ، فإن الجزاءات الأكثرها شيوعاً هي الغرامات، وتتراوح هذه الغرامات عادة ما بين ١ إلى ٧ ملايين وون كوري. وإذا كانت القضية ليست بالغة الشدة، يجوز للمحكمة أن تطلب من الكيان المسيء دفع تعويضات عن الأضرار التي تسبب به ذلك الكيان. وعلى أية حال، وفي بعض الحالات، واعتماداً على شدة الحالة ، فإن الإخفاق في الالتزام بالقواعد، قد يترتب عليه اتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي الجرائم والتي يمكن أن تؤدي إلى إيداع هؤلاء السجن لبعض الوقت.

تواجه السلطات التنفيذية عقبات كبيرة في القيام بواجباتها، نظراً للصعوبات والنفقات التي تتكبدها لتعقب مرسلّي الرسائل الاحتمالية وجمع الأدلة الكافية لمحاكمتهم والحصول على التعويضات النقدية لتعويض الضحايا. وعلاوة على ذلك، ولأجل الحد من الرسائل الاحتمالية بصورة فعالة ، فإن دقة التوقيت والسرعة التي تجري فيها التحقيقات وتطبيق الجزاءات يعد أمراً بالغ الأهمية. إن طرق الإنفاذ التقليدية التي تستغرق أسابيع أو أشهر لن تكون فاعلة في عالم الإنترنت.

المبادرات المستمدة من الصناعة.

المبادرات المستمدة من الصناعة، أو الأنشطة ذاتية التنظيم، هي عبارة عن أنشطة ابتدأت من الصناعة، سواء من خلال فرضها من قبل السلطات التنفيذية المحلية، أو عند حاجة الصناعة لاتخاذ بعض الإجراءات ضد الأنشطة المتعلقة بإرسال الرسائل الاحتمالية. الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص مثل مقدمي خدمات الإنترنت، ومشغلي الاتصالات، وشركات التسويق المباشرة، وغيرها تلعب دوراً حاسماً في مكافحة الرسائل الاحتمالية. وفي الواقع، فإن جميع الدول التي شاركت في مكافحة الرسائل الاحتمالية قد قرنت قوانينها لمكافحة الرسائل الاحتمالية بالمبادرات ذاتية التنظيم وبشكل رئيسي من خلال وضع لائحة قواعد سلوكية لمقدمي خدمات الإنترنت وشركات التسويق الإلكترونية وجعل هذه اللوائح إما ملزمة أو طوعية. شكل آخر من أشكال المساعدة المقدمة لقطاع الصناعة ينعكس في برامج التوعية، ومنتجات البرامج، وتقاسم المعلومات، الخ. وقد أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتالي:

- ينبغي على الحكومات والمنظمين دعم تطوير لوائح الممارسات الخاصة بمقدمي خدمة الإنترنت المكملة للتشريعات، والمتماشية معها. وعلاوة على ذلك، ينبغي على الحكومات أن تشجع الأطراف ذات الصلة بهذا القطاع على تطوير هذه اللوائح واعتماد أفضل الممارسات التي تصب في المصلحة العامة، وأن لا تفرض أعباء مالية وإدارية على المشاركين.
- ينبغي على مقدمي خدمات الإنترنت أن يكونوا قادرين على اتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية متوازنة وملائمة لحماية شبكاتهم، وينبغي السماح باتخاذ إجراءات قانونية ضد مرسلي الرسائل الاحتمالية. يمكن تحقيق نتائج مماثلة عن طريق وضع أحكام تعاقدية ملائمة بين مقدمي خدمات الإنترنت والمستخدمين.
- إيجاد "نهج أكثر فعالية" لإلزام إنشاء لائحة ضوابط سلوكية قابلة للتطبيق من قبل مقدمي خدمات الإنترنت، تكون مسؤولة عن الرسائل الاحتمالية الواردة من عملائهم. تتطلب تلك اللوائح من مقدمي خدمات الإنترنت منع عملائهم من إرسال الرسائل الاحتمالية أو الدخول في ترتيبات مماثلة مع مقدمي خدمات إنترنت لا يقبلون لائحة ضوابط سلوكية مماثلة.
- ينبغي على شركات التسويق المباشرة اعتماد وتنفيذ لائحة الضوابط السلوكية على نحو فعال باستخدام أفضل ممارسات التسويق الإلكتروني، ويتضمن ذلك الرسائل التسويقية المرسلة بواسطة البريد الإلكتروني، أو من خلال المراسلة الفورية، أو من خلال الهاتف الجوال.
- تعطي لائحة الضوابط السلوكية توجيهات عملية وتضع إطار عمل للتعامل مع الشكاوى. إن خدمات "لا ترسل فاكسات" و"لا ترسل رسائل بريد إلكتروني" إنما هي أمثلة من المبادرات المستمدة من الصناعة، وتضم قائمة من العملاء الذين لا يرغبون في تلقي رسائل عبر البريد الإلكتروني أو عبر أجهزة الفاكس. تم إنشاء الدعم والمساعدة في مجال الصناعة في جميع الدول، فعلى سبيل المثال:
- في الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن سياسة الاستخدام المقبول (AUP) الخاصة بمقدمي خدمات الإنترنت لمكافحة الرسائل الاحتمالية بنودا تؤثر تأثيرا مباشرا على عملائهم، وقد قامت هيئة التجارة الفدرالية بنشر العديد من الوثائق التي تم استهدافها لدى شركات التسويق الإلكتروني/ وشركات البريد الإلكتروني التجارية.
- يحدد نظام الاتصالات الأسترالي لعام ١٩٩٧ عزم برلمان الكومنولث بأن تقوم الهيئات والاتحادات العاملة في صناعة الاتصالات بتطوير ممارسات في مجال الصناعة تتعلق بأنشطة الاتصالات الخاصة بتلك الهيئات. وفي الواقع، فإن جمعيات التسويق المباشرة قد طورت لائحة سلوكية للتجارة الإلكترونية، كما طورت جمعية صناعة الإنترنت وفريق العمل لائحة ضوابط سلوكية للإنترنت ولمقدمي خدمة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فقد تم تطوير لائحتين أخريتين للضوابط السلوكية لكل من الفاكس والرسائل القصيرة.
- لقد تم في سنغافورة إطلاق موقع لمكافحة الرسائل الاحتمالية، أطلق عليه اسم "مركز موارد مكافحة الرسائل الاحتمالية السنغافوري" لتوفير مستودع مركزي لمكافحة الرسائل الاحتمالية لعامة الناس وللصناعة وقد تم تطوير هذا الموقع بالاشتراك مع مختلف القطاعات.

الحل التقني

على الرغم من أن المساعدة في مجال التشريعات، والعمل الحكومي، ومساعدة القطاع تعتبر أساسية، إلا أن الحلول اللازمة للقضاء على الرسائل الاحتمالية بحاجة إلى دعم بواسطة التدابير التقنية الملائمة. إن أدوات مكافحة الرسائل الاحتمالية والتي تعمل على مستويات مختلفة جنبا إلى جنب مع حسن الإدارة والمراقبة، تشكل حولا تقنية للرسائل الاحتمالية.

وفي هذا الصدد، توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتالي:

- التطبيق الحكيم للتقنية ينبغي أن يكون العمود الفقري لأي نهج يرمي إلى مكافحة والتغلب على الرسائل الاحتمالية.
- لن يكون أيا من التقنيات بمثابة حل فوري للمشكلات الناجمة عن الرسائل الاحتمالية.
- جميع التقنيات يكمل احدها الآخر، وسيكون تنفيذها أكثر فاعلية بالتزامن مع بعضها البعض.

- من الضروري دمج عدد من التقنيات للحد من الآثار الضارة للرسائل الاحتمالية على النظام.
 - ينبغي على مقدمي خدمات الانترنت وغيرهم من مشغلي الشبكات العمل باستمرار على تحسين معرفتهم وممارساتهم التشغيلية، وتحديث أفضل الممارسات التقنية من أجل مواجهة التحديات الجديدة والتطور التقني وتعزيز تنفيذ وتقاسم الحلول التقنية المتاحة بين مقدميها.
- في الواقع، إن تجارب العديد من الدول المختلفة تدل على أن القوانين والأنظمة ومساعدة الصناعة ليست كافية دون إيجاد الحلول التقنية اللازمة للتخلص من الرسائل الاحتمالية. لقد تم تنفيذ الأدوات التقنية لمكافحة الرسائل الاحتمالية بصورة مثالية بدءاً من إنشاء الرسالة وانتهاء باستلامها. مبقية على معلومات مكافحة الرسائل الاحتمالية سرية، حيث أن نشر هذه المعلومات قد يساعد مرسلتي الرسائل الاحتمالية على التغلب على هذه التدابير.

مبادرات التعليم والتوعية

إن زيادة التعليم والتوعية هو جزء حاسم من الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الرسائل الاحتمالية. وببساطة يمكن القول أن أحد الأسباب التي أدت إلى نجاح مرسلتي الرسائل الاحتمالية هو أن البعض من متلقي البريد الالكتروني ما يزالون يردون على الرسائل الاحتمالية ويشتركون المنتجات أو الخدمات المعلنه، ويزورون المواقع المعلنه من جانب مرسلتي الرسائل الاحتمالية، أو أنهم يتعرضون للخداع جراء استجابتهم لطلبات الحصول على معلومات شخصية من ضروب الخداع "التزوير والاحتيال".

قد تقوم بعض الكيانات المختلفة برعاية برامج التوعية الخاصة بالرسائل الاحتمالية مثل سلطات تنفيذ نظام الرسائل الاحتمالية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وقد تستهدف مختلف الأطراف الرئيسية ذات العلاقة كالمستخدمين النهائيين، ومقدمي خدمات الانترنت، وشركات التسويق المباشرة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة كإنشاء المواقع الإلكترونية، واستضافة مؤتمرات ذات صلة بالرسائل الاحتمالية، وإصدار توجيهات وتقديم أفضل الممارسات وغيرها. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ينبغي على برامج التوعية والتعليم الخاصة بالرسائل الاحتمالية استهداف الطلاب، والأطفال، والأفراد، ومقدمي خدمات الانترنت / ومقدمي الخدمات الأخرى، والكيانات التجارية، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة قيام الحكومات، وشركات التسويق المباشر، ومجموعات المستخدمين، والشركات الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات ذات الصلة بهذا القطاع بإطلاق برامج توعية.

في استراليا، على سبيل المثال، تقوم الهيئة الاسترالية للتسويق المباشر بنشر الوعي في مجال التسويق وتقديم التثقيف والشهادات. أما في الولايات المتحدة، فقد قام القطاع الحكومي ممثلاً في هيئة التجارة الفدرالية، على سبيل المثال، بتطوير موقع إلكتروني خاص بمكافحة الرسائل الاحتمالية بالانكليزية والاسبانية. يوفر هذا الموقع أحدث المعلومات، فضلاً عن السمات التفاعلية، مثل أشرطة الفيديو والاختبارات القصيرة. كذلك فقد قامت هيئة التجارة الفدرالية بإجراء حملات تثقيفية وتوعية بارزة حول مواضيع مثل تمييز ومعرفة الخداع على شبكة الانترنت، والتسوق بأمان عبر الانترنت، وتجنب القراصنة والفيروسات، والتعامل مع الرسائل الاحتمالية، والتجسس، والتزييف والاحتيال، وسرقة الهوية.

قياس الرسائل الاحتمالية

طرق قياس الرسائل الاحتمالية هي الطرق المستخدمة للإفادة عن فعالية حلول الرسائل الاحتمالية التي يتم نشرها لمكافحة الرسائل الاحتمالية. إن عملية القياس غاية في الأهمية لتقييم تطور الرسائل الاحتمالية وفعالية الحلول والجهود التعليمية لمكافحة تلك الرسائل كي تكون قادرة على تحديد ما إذا كانت الإستراتيجية فعالة، وفي نهاية المطاف معرفة ما هي التغييرات اللازمة في السياسة، وفي الهيكلية التنظيمية والتقنية.

وفي هذا الصدد، تذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التالي:

- ينبغي على الحكومات والأطراف الرئيسية في القطاع الخاص رصد تأثير تدابير مكافحة الرسائل الاحتمالية، لتقييم فعاليتها.
- ينبغي على مقدمي خدمات الانترنت، وغيرهم من مشغلي الشبكات، والسلطات الوطنية لمكافحة الرسائل الاحتمالية، إلى أقصى حد ممكن، تبادل المعلومات والبيانات بشأن كثافة ونطاق الرسائل الاحتمالية وتطورها.

- ينبغي على أساليب القياس أن تكون مفصلة وموثقة، كي تكون النتائج واضحة.

وكممارسة مثالية، تقوم الحكومة والقطاع الخاص برصد اثر تدابير مكافحة الرسائل الاحتمالية. وتقوم عدة شركات بتوفير آليات لجمع الإحصاءات التي تستخدم في النهاية لوصف الرسائل الاحتمالية مثل برنامج قياس البريد الإلكتروني لفريق عمل مكافحة الاستخدام غير اللائق للرسائل الذي تستخدمه السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة، لفهم طبيعة ونطاق رسائل البريد الإلكتروني الاحتمالية، وقد تم إجراء مسح على البريد الإلكتروني غير المطلوب، كمسح متخصص بتكليف من مؤسسة التنمية الدولية والأبحاث الدقيقة وذلك في أكتوبر ٢٠٠٣.

التعاون والتبادل الدوليين

يُعد التعاون الدولي أساسي لتعزيز أطر محلية ملائمة لمكافحة الرسائل الاحتمالية في جميع الدول، وتشجيع التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف الأخرى ذات العلاقة، لضمان وجود تدابير تقنية متناعمة وتطبيقها على نطاق واسع وضمان التنفيذ الفعال للقواعد ذات الصلة. تأخذ الدول المشاركة في مكافحة الرسائل الاحتمالية في الاعتبار التعاون الدولي باعتباره أحد الركائز الأساسية لهيكلية مكافحة الرسائل الاحتمالية. وهي تسهم بشكل كبير في مجالات القوانين والأنظمة، والإنفاذ، والتعليم والتوعية، والتعاون في مجال القطاع.

يأخذ التعاون الدولي أشكالاً مختلفة من خلال التعاون مع الكيانات الإقليمية والدولية، والتوقيع على اتفاقات، والدخول في مذكرات تفاهم، تخص الهيئات الدولية المتخصصة بمكافحة الرسائل الاحتمالية، وتقاسم المعرفة والتوعية، وتطوير قواعد ومعايير دولية لهذه الصناعة. ونظرا لأهمية التعاون العالمي في مجهودات مكافحة الرسائل الاحتمالية، توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يلي :

- أن تُعطى الأولوية للتنسيق المحلي؛
- يتطلب إنفاذ أنظمة مكافحة الرسائل الاحتمالية خارج الدولة وضع إستراتيجية عالمية للوصول إلى الفعالية؛
- يجب أن تكون هناك إستراتيجية مطبقة تعالج وتنظم قضايا الرسائل الاحتمالية من جميع أنحاء العالم ؛
- ينبغي للتواصل العالمي أن يكون هو الهدف؛
- يجب اتخاذ إجراءات ضد مرسلتي الرسائل الاحتمالية بغض النظر عن مكان تواجدهم، وبالتالي، فمن الضروري التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من تحالف السلطات التنفيذية في جميع أنحاء العالم؛
- ينبغي وجود آليات مناسبة لجمع المعلومات وتبادلها كي تكون السلطات التنفيذية قادرة على إجراء التحقيق، والحصول على المعلومات والأدلة اللازمة، وتقاسم تلك المعلومات مع نظيراتها الأجنبية في الظروف الملائمة؛
- في الوقت الذي نجد فيه أن الهيكلية التنظيمية غير الرسمية (كمذكرات التفاهم الثنائية، أو مذكرات التفاهم المتعددة الأطراف، والشبكات مثل خطة عمل لندن) تحسن بالفعل من الاتصال والتعاون على صعيد العمل، نرى بأن وجود إطار رسمي ربما يكون مناسباً جداً لخلق آلية مشتركة مستقرة وفاعلة على المستوى العالمي.

لقد كانت جميع الدول التي شاركت في مكافحة الرسائل الاحتمالية متعاونة على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال، لتوسيع جهود سنغافورة في مكافحة الرسائل الاحتمالية على المستوى الدولي، شاركت هيئة التنمية الدولية في حملة "حافظ على امن تشغيل خادمك Operation Secure Your Server" التي قامت بها هيئة التجارة الفدرالية الأمريكية، لتشجيع المنظمات في جميع أنحاء العالم على إقفال المرحلات المفتوحة واتصالات الوكيل في يناير من هذا العام. وتلتزم الدولة للتنمية أيضا بالمشاركة في المبادرات الدولية، بما في ذلك المشاركة في المحافل العالمية والإقليمية مثل فريق عمل دول المحيط الهادي الآسيوية للتعاون في المجال الاقتصادي والاتصالات والمعلومات (APEC)، والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ASEAN.

وهناك مثال آخر هو كندا. فبدعم من فريق العمل المتخصص، تم تطوير القطاعات المختلفة ووزارة الخارجية كندا وقامت ببحث سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين كندا والمملكة المتحدة، وأستراليا، والولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية. ويجري تطوير عدد من الاتفاقيات لإبرامها مع المملكة المتحدة وأستراليا في غضون الشهرين المقبلين.